

الثقافة العربية: الهاجس والتحرشات

أ. العربي سالمى قسم العلوم الاجتماعية – جامعة بشار

هل الأصل في العلاقة بين الثقافة بمدلولها الحضاريين السياسة بمعناها الشامل أن تمثل الأول قاعدة ارتكاز حيوية للثانية، ومصدر تصويب لتوجهاتها، أم أن نفوذ الفعل الأيديولوجي يجعل من تلك العلاقة مجرد مناسبات انتهازية لا غير؟

من الواضح أن قراءة تاريخ " الثقافة العربية " (1) برمتها، تفرض - نظرا لعمقها الكمي والزمني - التمييز بين فترتين ثقافيتين كبيرتين متباينتين، تنتهي الأولى مع مجيء الإسلام، وتستمر الثانية إلى اليوم. وإذا توفر لدينا من محددات ثقافية تدل على ذلك الاختلاف، فإنها تنحصر على الأقل في شكلين من النصوص: نص شعري من ناحية، ونص قرآني من ناحية ثانية. ونعتقد مقدما أنه ليس بالإمكان بحث موضوع الثقافة العربية أو رسم صورة متكاملة له خارج نطاق النصين المذكورين.

أ- فالنص الشعري قبل مجيء الإسلام بأغراضه المختلفة، كان بمثابة الوعاء الرحب الذي حفظ للعرب هويتهم القومية والثقافية لدرجة دفعت بلاغة نوابغ شعرائهم إلى ازديان جدران الكعبة بقصائدهم المعروفة " بالمعلقات " عرفانا لقوة تعبيرهم الإنشائي حول المواقف المختلفة؛ فصار الشعر معيارا نموذجيا لقياس مكانة القبائل فيما بينها.

ب- أما النص القرآني، فقد نزل وحيا على رجل واحد فقط من بين العرب جميعا. وهو نص مختلف جذريا عن الشعر: فكما من حيث طبيعته، يختلف عنه أيضا من حيث وظيفته وأبعاده؛ إنه بمثابة خطاب راديكالي جاء لتغيير وجهة العرب الثقافية ومجدها في قالب حضاري متميز. وبرغم التباعد العميق بين الشعر والقرآن، فإن ذلك لا يمكن أن يلغي عنهما عنصر الإنتماء اللغوي. وبالنتيجة، فإن الأول يرقى باللغة العربية من مفهومها اللغوي البحث إلى مفهومها الفني؛ بينما يرقى الثاني بكلا المفهومين إلى مستوييهما الروحي والحضاري. إن هذا الأثر البالغ للقرآن على اللغة العربية هو الذي جعلها منذ نزوله إلى اليوم على قدر كبير من التمكن والتنفذ. لذلك غلبت سلطة القرآن على الشعر وغيره من الفنون في الحس العربي، إذ أصبح بضوابطه يمثل المرجع في كل موقف أو سلوك ثقافي أو علمي من دون أن تفقد تلك الفنون طبيعتها أو قيمتها الجمالية. وعلى النقيض من اللغة اللاتينية التي سيطرت على الفكر والسلوك الغربيين طيلة قرون مستمرة، وهي لغة النصرانية، ثم اندثرت بزوغ النهضة العقلية والعلمية، فإن القرآن قد أحيا منسي اللغة العربية، وأثرى رصيدها، وأجلى إبداعها حتى صارت اللغة العالمية التي تستخدم في مختلف المعاملات الدينية والدنيوية على السواء. وربما لهذا السبب دخلت العربية عهد المواجهة الوجودية: فإما أن تبقى ويظل الإسلام قائما ومستمر، وإما أن تزول ويفقد الإسلام وجوده معها. إنها في واقع الأمر معادلة وضعتها أيديولوجية الهيمنة والعنصرية منذ أمد بعيد، وهي تتجدد باستمرار كما حدث في مطلع القرن العشرين عندما سخرت الأوساط المعنية بها كافة قدراتها وإمكاناتها بدءا بمحاولة التنصير، مروراً بالإستشراق، وانتهاء بتنشئة أجيال من الأدباء والمفكرين الذين يتولون خلافة المنصرين والمستشرقين (2) في تحقيق الحد الأدنى من المعادلة المذكورة، حيث توافقت عملية الإستخلاف مع انتهاء الغزو الجغرافي للبلاد العربية وخيبة الحملات التنصيرية بها. لقد كان طه حسين أبرز هؤلاء المستخلفين لأداء هذه المهمة، وأكبر داعية لاستبدال اللغة العربية الموحدة للسان العربي باللغات المحلية (اللهجات)، " بل إن الأكاديمية البربرية في باريس قد أصدرت في 25/01/1973 وثيقة تدعي فيها أن " تاريخ

شمال أفريقيا كما يدرس الآن، كله تزيف وتحريف ويجب على البربر أن يتحدثوا ضد جريمة نكراء اسمها العروبة " (3).

إن موقفا كهذا ينبني على تصور بسيط مفاده أن القرآن أصل الإسلام الأول، واتباع النهج السابق، سيفقد قدرته على البقاء والاستمرار والفعالية. إن هذه الحركة قصدت إلى تعرية الإسلام والعروبة معا: فإلغاء القدسية وصبغة الوحي الإلهية عن القرآن، الذي يعتبره طه حسين في كتابه " في الشعر الجاهلي " أصدق مرآة للحياة الجاهلية (4) لا غير، ت

سقط الإعتبار عن الإسلام كرسالة دينية عالمية من جهة، وتقضي على أصالة اللغة العربية كلغة جاء بها هذا القرآن، وترتب عنها وحدة اللسان العربي والوعي القومي من جهة أخرى. " فالعربية قد وصلها القرآن بالعقل والشعور النفسي حتى صارت جنسية. فلو جنّ كل أهلها وسخّوا بعقولهم على ما زينت لهم أنفسهم من الإلحاد والسياسة كجنون بعض فتياننا، لحفظها الشعور النفسي وحده وهو مادة العقل بل مادة الحياة "(5). وإذا كانت غاية هذه الحركة في النهاية هي إعاقه أي مشروع يرمي إلى قيام أو تحقيق وحدة عربية ما، فإن دعائها زعموا أن رغبتهم في ذلك كله هو الانتقال من المستوى المعقد إلى المستوى البسيط في التعبير والاتصال، حيث لا يقبل أن تظل اللغة عقدة مستعصية في هذا الانتقال، كما يدعون أن إحياء اللهجات المحلية يدفع إلى إثراء الثقافة والفنون في المنطقة العربية.

إن الإختراق الثقافي ليس ممارسة قائمة على اعتماد خيار واحد، ولكنها تتم أيضا بتوظيف الأعمال الإستشراقية في اللغة والتاريخ والثقافات الشعبية وعناصر الإنتماء كلها، مستهدفة بذلك الكينونة العربية وصيرورتها في وقت واحد.

أولا: في اللغة.

فأما بشأن اللغة، وزيادة على ما أسلفنا، فقد أبدعت تلك الدوائر أدوات فعالة لإثارتها كأزمة مصيرية، في مقدمتها التطرف اللغوي. فعندما فشلت محاولات التهجين الثقافية بواسطة اللغة كموروث استعماري من خلال تركيب لسان بثقافة مزدوجة في البلاد العربية، وعندما انكشف وجه " العاميين والمحليين "، دأب أصحابها على نشر نظرية التخلف بفعلا للغة. حينئذ، لا مناص من التشكيك في قدرة العربية، وهي اللغة التي استقر عودها في هذه البلاد مئات السنين، على استيعاب التمدن والعلوم. وعلى منوال هذا المنهج المنحرف لتفسير الظواهر، تنامت الدعوة - في ظل التوظيف التعسفي للعربية - إلى التمسك باللهجات المحلية والعامية على الأقل، وهو الأمر الذي غذى الإنتهازية السياسية، حيث ظهرت تيارات يسارية مشبعة بقناعات انفصالية جهوية وثقافية أخذت على عاتقها، كاستثمار خصب لتحقيق أغراضها الفتوية والحزبية، تطوير نظرية البدائل اللغوية المحلية. وهكذا دخلت المنطقة حالة من التخبط البسيكو- ثقافي لتضيف إلى أزماتها المتفاقمة شحنة شديدة الفعالية، إذ أفرغ التخلف في الوعي العربي من كافة محتوياته سواء السياسية، أو الإجتماعية أو الإقتصادية، وتم اختصاره بألية ساذجة في أحد ثوابت الشخصية القومية وهو اللغة كما لو أنها مسألة تتعلق بها جميع أسباب التخلف الحاصل في العالم العربي. ومن ثم، تصبح الأزمة هي اللغة. إنه التصوير السياسي الكاريكاتوري لأزمة التخلف. غير أن هذا التصوير ومثله يأخذ أبعادا ذات نهايات عميقة. فلا تكاد تبرز كإشكالية على المستوى الأكاديمي حتى تتحول إلى أزمة ثقافية واجتماعية تتفاعل عواملها المتناقضة (القبلية، الانفصالية، العنصرية...) في اتجاه واحد يقود إلى تفكك النظام الإجتماعي وتصدع الكيان السياسي، أي فقدان المجتمع للعوامل والآليات المنظمة لعلاقاته المختلفة، وهذه بمثابة أخطر النهايات، التي ترمي إليها تلك الحركات الخفية. وإذا سلمنا افتراضا على أن عنصر اللغة هو، على امتداد البلاد العربية، السبب الأوحده أو سبب من أسباب تخلفها، فهل يعني ذلك أن الفعل اللغوي في بلدان الشمال المتقدمة هو محرك تقدمها، وبالتالي إسقاط هذا الإعتبار على الحالة العربية باستبدال اللغة السائدة بإحدى اللغات المحلية أو الأجنبية " المتقدمة " ؟ بل قبل هذا كله، ما طبيعة القوة أو القوى التيمنحت اللغة العربية الفصحى سلطة السيادة على مختلف المعاملات المحدودة والواسعة طيلة الفترة الممتدة من القرن السادس الميلادي إلى اليوم في هذه البلاد وغيرها من بلاد العالم الإسلامي ؟ ثم هل ثبت في تاريخ البشرية قديمه وحديثه أن انتقال لغة من إقليم لآخر قد عجل في تقدمه أو تأخره ؟ وإلا كيف نفسر قيام حضارات قديمة عديدة في أقاليم هي اليوم جزء من نطاق العالم المتخلف ؟ إن المنطقية التي تطرح بها تساؤلات كهذه ومثلها، تدحض أي محاولة لتأكيد صحة الافتراض السابق لكونها تحمل في صلبها مبررات تناقضه. وإذا كان مبدئيا أن نتطرق إلى السؤال الأساسي المتعلق بالطابع السيادي والشمولي للغة العربية طيلة الفترة المذكورة، فإنه لابد من رصد اعتبارات ذلك الطابع. وهنا، نركز على اثنين هاميين هما:

أ- الإعتبار النبوي- اللساني:

لا يكفي لأي لغة أن تؤمن وجودها وتضمن استمرارها وتفرض سيادتها لمجرد كونها أداة اتصال وتواصل بين أفراد مجموعة بشرية معينة، وهو ما يقتضيه التعريف البدائي البسيط للغة؛ ولكن اللغة كمظهر اجتماعي وثقافي يتضمن اتفاقا فكريا جماعيا تعبر عنه الألفاظ والكلمات حول مواقف الحياة المختلفة، وهذا ما رسخته أعمال رولان بارت الكثيرة. وفي آن واحد هي مخزون لساني ثري يتوقف ثرائه على ذلك الفكر الجماعي واجتهاده. ومن هذه الزاوية، فإن العربية الفصحى تمتاز من جملة اللغات الإنسانية الكبرى بكفائتها اللغوية واللسانية، وخاصة من حيث تعدد مفرداتها ومرادفاتها ومعانيها وتراكيبها، وهو أمر أكدته شهادات أكاديميين أجانب كثيرين أثارت انتباههم ومنهم الباحث الفرنسي المعروف " جاك بيرك " (6)؛ وهو ما من شأنه أن يحقق قابلية الاختيار بين مستوى البساطة اللفظية ومستوى التعقيد منها، وذلك إذن أحد عوامل تفوقها. إن هذه الخاصية النبوية قد أكسبت اللغة العربية مكانة أسطورية ومثالية بين قبائل العرب قبل الإسلام حيث لا يعجز الفكر أو اللسان حينذاك عن انتقاء ما يناسب التعبير لغرضه، ولعل مظهر المنافسة هو الغالب في ذلك. وبعد مجيء الإسلام - وقد اقترن نزول القرآن بها - فإن بُنيته اللغوية واللسانية المختلفة والمتميزة بمفرداتها وتراكيبها وبمدلولاتها عما جرت عليه عادة العرب، أضفت على العربية طابعا فريداً وجهين أحدهما قدسي قوامه الوحي والكلام المقدس الذي جاء في هيكلها: " والدين إنما يستفاد من الشريعة وهي بلسان العرب لما أن النبي صلى الله عليه وسلم عربي، فوجب هجر ما سوى اللسان العربي من الألسن في جميع ممالكها " (7)، وربما بقيت اللغة العربية المضربة بمصر والشام والأندلس والمغرب لبقاء الدين طلباً لها " (8) وبالتالي، فقد اتسع مجالها بزيادة عدد المؤمنين به، ولنفس السبب تحديداً أصبحت ظاهرة التعايش المشترك هي الظاهرة التي تطبع علاقة اللغات القومية باللغة العربية على عكس ما كان عليه الوضع بين تلك اللغات واللغة اللاتينية التي ترمز إلى ثقافة الغزو الروماني لجل الأقاليم التي شملها الإسلام بعد الفتح. إن اندثار تلك اللغات القومية واللهجات المحلية وتواصلها جنباً إلى جنب مع اللغة العربية الفصحى، هو التفسير المناسب لاستبعاد أي دور للسياسة في استقطاب هذه اللغة لأشكال التعبير الأساسية وخصوصاً الفكرية والثقافية منها. أما الوجه الثاني، فهو بلاغي يرتبط بشكل عضوي وثيق بالوحي المنزل عربياً في هيئة نصوص وجمل قرآنية (الآيات والسور)، اختفى فيها كلية المظهر الجاهلي في التعبير عن المواقف المختلفة من حيث المفردات، الأساليب، المناسبات، الصور الفنية والأغراض. ليس هذا فحسب، بل إن عربية القرآن وإليها عربية الحديث الشريف، أحدثت تحديداً من حيث البنية والقواعد معاً، والأمثلة شاهدة على ذلك. (9) إن هذا الإنفراد البلاغي يعود أولاً وآخراً إلى مصدر هذا الوحي وهو الذات الإلهية. ومن هنا، فإن النص العربي القرآني يحتكر دون سواه الإمام بالعناصر الروحية والأخلاقية والجمالية والتعبيرية والتاريخية في آن واحد. وتفكيك مقطع واحد منه (آية أو سورة) كاف للبرهنة على إعجازية البلاغة في هذا النص. وإجمالاً، يتبين أن اللغة العربية الفصحى تمتلك قوة داخلية تتحد فيها العناصر الروحية والأخلاقية مع العناصر اللغوية واللسانية فضلاً عن العناصر الجمالية التي لا يمكن بأي حال من الأحوال إبطال مفعولها في تمكين هذه القوة واكتمالها: فالذوق من هذه الزاوية في اللغة العربية يستمد روحه من ذلك التناسق والاتحاد.

ب- الإعتبار الوظيفي:

ليس بمقدور أي لغة مهما كانت قدسيته، وهي الكائن الحي الثقافي والاجتماعي، أن تضمن بقاءها وتحقق نموها وتطورها ما لم تستوعب كافة المبادرات الفردية والجماعية المنبثقة من الأفعال والحركات والنشاطات الاجتماعية المختلفة، وما لم تتحكم في قواعد الإستحداث والتجدد، وما لم تتجاوب إيجابياً مع المتغيرات الموجهة لمسارات الحراك البشري عامة. إن اللغة بهذا المعنى تتحول من وضعها كأداة عرضية صماء مقيدة في الزمان والمكان إلى أداة حية جوهرية متحركة في المجال غير المحدود، إذ تتلاحم فيها المرونة مع التكيف، ما يحقق للغة ذاتها الوظيفية. ولما كانت اللغة العربية الفصحى قد استوفت تلك الخصائص والشروط الحاسمة، فإنها اضطلعت بالحضور الواسع والفعال الذي شمل ميادين الإنتاج العلمي

والفكري والأدبي المختلفة عبر الفترات المتلاحقة. ولعل الأعمال النموذجية الضخمة التي قررت مكانة الفكر العربي والإسلامي ضمن حظيرة الفكر البشري برهان على قيمة المخزون اللغوي للعربية الفصحى الذي لم يتخلف سواء في حقل الفلسفة أو الرياضيات أو الطب أو الكيمياء أو خلافها من العلوم والفنون عن نقل الأفكار من صورها الذهنية المجردة المجهولة إلى طبيعتها الإجرائية المعرفة. وأما ما يعتري توظيف اللغة العربية من تحريف في الوقت الراهن، إنما يعود بالدرجة الأولى إلى عائقين بارزين يمثل أولهما في تخلف وتراجع العمل الفكري والعلمي العربي عن دوره في السياق التاريخي لحركة التطور بصورة عامة. وأما ثانيهما، فيتمثل في الأثر النفسي للقراءات والتفسيرات الخاطئة حول علاقة اللغة بالتقدم والتخلف، لا على مستوى الفعل والوعي الشعبيين فحسب، بل على مستوى القرار والممارسة الرسميين أيضا.

إنه مهما تكن اللغة، وإنه مهما تكن عصبية هذه اللغة (10)، فإن مصيرها مرهون بمدى توظيفها ونطاقه. فكلما زاد نشاط الفاعلين وتعدى هذا النشاط خطوط الإستعمال الكلاسيكي الإستهلاكي إلى مجال الإستعمال المبدع والمتجدد، كلما اكتسبت تلك اللغة محتوى اجتماعيا مركزيا لا يختزل مفهوم القومية المحدودة في عناصر العرق والدم أو التراب مثلما ذهبت إليه بعض النظريات البيولوجية قديما وحديثا، ومثلما تطمح بعض الدوائر والتيارات السياسية العربية وغيرها في بعثه وترسيخه بتسخير كافة الوسائل المتاحة، وإنما يرقى به إلى دائرة المكونات الفعالة التي تُحوّل المجتمع من وسط بشري مغلق يتحرك في نطاق علاقاته الموروثة ولا يكاد يخرج عن سيطرتها، إلى مؤسسة حيوية تتفاعل فيها تلك العلاقات مع العناصر الإيجابية الجديدة والمتجددة في مجال التغيير. ومن هذا المنطلق، لا يمكن أن نتصور حصول تحول جذري ونوعي بالمنطقة العربية في ظل حالة من الممارسات الثقافية التعسفية لذريعة أو أخرى على حساب الحاجات الحقيقية لشعوبها. ولقد عبرت التجارب البشرية على مرّ الفترات عن فشل تحريك الدوافع القومية والسياسية في غير مساراتها الاجتماعية لأنها حاملة تنقلب إلى المخاطر محقة قلما تسلم المجتمعات من تبعاتها وتداعياتها.

ثانيا: في الإنتماء.

هل الإدعاء بضرورة معالجة أزمات الوطن العربي الاجتماعية والاقتصادية الراهنة ضمن سياقها التاريخي والحضاري العام يمنح سوسيولوجيا صفة الموضوعية وقيمة المصداقية للبحث، أم أن الأمر لا يعدو أن يكون مجرد نزوع فكري يتقمص دور المنهجية لتبرير الدعوى القومية؟

إن طرح هذه الإشكالية ابتداءً، يشكل تحديا حقيقيا في وجه البحث السوسيولوجي مرة أخرى، لكونه يعيد إلى النظر مدى أصالة هذا البحث ومدى موضوعيته عند التطرق إلى الظواهر الإنسانية المتداخلة؛ فقد تصبح علاقة التداخل في هذه الحالة ذريعة منطقية تستر وراءها غايات لا علمية. ومن المعلوم أن درجة التحكم في دراسة تلك الظواهر لم تصل بعد إلى أبعد مداياها، وهو في الواقع، ما يُبقي هذا الميدان غير مؤثر عموما في الحركة الاجتماعية المطلوبة. واعتمادا على ما ورد في الخلاصة السابقة، ندرك أن المجتمع بكل مكوناته وحده الذي يتحمل نتائج وتبعات المنطلقات الفكرية الواهمة أو المتوهمة. وفي هذا الخصوص، تجدد تلك المراكز والدوائر المهمة بشؤون الوطن العربي في بعض الأزمات أو المشاكل الناجمة عن المخلفات التاريخية أو التوترات الداخلية منفاذا إلى ترجمتها وفق تطلعاتها الجيو-ستراتيجية. وهكذا ظهرت أطروحات عديدة تنطلق من فرضية قلق تدعي أن أزمات الوطن العربي تجد علتها الرئيسية في عامل الإنتماء، بحيث لا يمكن التخلص منها إلا بصياغة صورة جديدة معاصرة لموقع هذا الوطن ضمن خارطة دولية تغيب فيها الإعتبارات الحضارية أو التاريخية: إنها في الواقع دعوة للقطيعة مع الذات والهوية والذاكرة. وكما هي دعوة متجددة، فإنها لا تتعلق بالإنتماء فحسب، بل باللغة أيضا كما رأينا سابقا؛ وهي في الغالب تظهر في أعمال بعض المفكرين وفي خطابات ومشاريع بعض التجمعات والسياسيين معتمدة منطلقين رئيسيين نعتبرهما إفرازين من إفرازات الأيديولوجية الإستعمارية وهما:

1- المنطلق الإقليمي:

إن هذا المنطلق يضع الواقع خلف السياسة وليس العكس، بحيث يتركز على تصور يزعم أن البلدان العربية كما هي في موقعها الجغرافي، مضطرة بل و ملزمة إذا كانت تطمح إلى التخلص من أزماتها وتحسين مكانتها، فإنه لا يتسنى لها ذلك إلا

بالاندماج في محيطها الإقليمي الذي هو في الحقيقة تشكيل أوروبي يتكون من أقدم القوى الإستعمارية وأكثرها تقدما في الوقت الراهن. ويبرز هذا المنطلق في اتجاهين نموذجيين متوازيين هما:

1.1: الاتجاه المتوسطي:

أو ما يعرف بالمتوسطية (*méditerranisme*)، وهي نزعة ذات أصول استعمارية ظهرت إبان الإحتلال الأوروبي والفرنسي خصوصا لمنطقة شمال أفريقيا؛ نلمسها في أعمال بعض الكتاب والأدباء الفرنسيين وأشهرهم " ألبير كامو" (11)، وغيره حيث يستند هذا الاتجاه إلى الإرث الثقافي القديم الذي خلفته عهود من الوجود الروماني على امتداد المناطق المطلة حول حوض المتوسط. وسواء كان هذا الوجود حينذاك وجودا توسعيا أو خلاف ذلك، فإن دعاة هذا الاتجاه يقولون أن الجغرافيا التي تجمع بين الشعوب الواقعة على ضفاف المتوسط، قد أنتجت نسيجاً ثقافياً ثرياً كفيلاً بأن يعقد توافقا ثقافياً واقتصادياً بين تلك الشعوب ويضمن نهضتها وسيادتها الدولية. وفي غمرة الصراعات ونشوء التكتلات المتعددة الأوجه، تجد هذه الفكرة مسوغات انبعاثها من جديد، حيث تنظم اللقاءات والمؤتمرات والندوات، أشهرها المؤتمر الإقتصادي بالدار البيضاء (المغرب) سنة 1994 بين دول الضفتين الشمالية والجنوبية للمتوسط. ولكن إذا كان من الواضح التمييز في هذا الخصوص بين مجموعتين اقتصاديتين متباينتين، أمكننا تصور طابع العلاقة فيما بينهما إذ لا يمكن للمصلحة المشتركة مهما بلغت أهميتها إلا أن تقود إلى ترسيخ مبدأ المصلحة الخاصة خضوعاً لقاعدة التقسيم العالمي للعمل. حينئذ، يصبح مصدر التنازل هو العجز ودافعه هو تلبية الحاجة؛ ومن ثمة تصبح قوة التصرف حقا ونشاطا يتمتع به الطرف الأقل عجزا وحاجة، هذا إذا كان الأمر يتعلق بالجمال المادي. أما إذا تعلق الأمر بالجمال الثقافي- الحضاري، فيكاد يكون من الصعب استساغة أي مرونة أو تنازل قد تنشأ بمناسبة الجغرافيا كما يتصور المتوسطيون، إذ كيف يمكن التخلص من الموروثات الثقافية المحددة كالتاريخ، اللغة والدين ؟ إن الإقتصاد وفق هذا المنظور، يمكن أن يكون بديلا عن الثقافة. غير أن التجربة البشرية دلت مرارا على إخفاق المحاولات الداعية سواء للتهجين أو الإستئصال للثقافيتين. إن واقع الحال في المنطقة المتوسطية ليعكس هذه الحقيقة، إذ يلاحظ تنامي سلوك التعصب الثقافي لدى المجموعات القومية المختلفة. (12) ولعل تفسير ذلك بالأساس، هو المعالجة السياسية الكمية للقضايا الاجتماعية والثقافية، ولا يمكن لمثل هذه المبادرات إلا أن تعجل بوقوع التباسات قاعدية في علاقات شعوب وأمم تلك المنطقة، وتعيق التوصل الحقيقي إلى مستويات التعاون فيما بينها لأن مبدأ المصلحة الخاصة ومنطق الهيمنة وأحادية القرار، هي الكليات الكبرى التي تؤسس لتلك المبادرات. وسواء أخفت هذه الأطروحات أدبية كانت أو جغرافية، أبعادها السياسية والإقتصادية أو أعلنت عنها، فإنه من غير اليسير استيعابها وبخاصة في ظل توسع الإعلام والثقافة وما خلفته التراكمات بإمكانية تحقيق الجغرافيا بحد ذاتها ما عجزت عن تحقيقه النظريات والأيدولوجيات. إن هذا الاتجاه هو في الواقع تكريس تاريخي متواصل يرمي للحفاظ على الإرث الإمبراطوري وعلى المجال الحيوي جيلا بعد جيل. إلا أن تكون الشعوب على هامش إرادتها، فإن جميع العوامل الأخرى لا يسعها إلا أن تخضع لحريتها.

2.1 : الاتجاه الشرق-أوسط:

إنه نتاج ما توصلت إليه أبحاث المؤسسات الرسمية والمراكز الأكاديمية الغربية المتحالفة مع المال والفكر الصهيونيين كحل لمستقبل ما اصطلح عليه بمشكلة الشرق الأوسط. فقد أدى اغتصاب فلسطين وإنشاء كيان صهيوني استيطاني على حسابها إلى ردود أفعال شعبية ورسمية عربية وإسلامية قوية، بينما لا تزال الذاكرة القومية والدينية تحفظ لفلسطين وجودها التاريخي والحضاري بالرغم من الإعتراف الدولي بذلك الكيان كواقع قائم بذاته. ولما ثبت فشل الخطط والمبتكرات العسكرية في استئصال جذور تلك الذاكرة المتراكمة، كان لابد من ابتداء فصل آخر من النظريات السياسية التي تلبي حاجات الإستراتيجيات الكبرى حتى ولو اقتضى الأمر توظيف المبادئ والأعراف الإنسانية والقوانين الدولية توظيفا احتياليا وإقصائيا يلتئم فيه الحق مع نقيضه، وليكن ثمن هذا الإجراء حرمان الشعوب من الغذاء والدواء! حينئذ، جاءت

فكرة الشرق-أوسطية، في نظر أدياءها، كأفضل ثقافة إقليمية وأنسبها تستند إليها كافة العمليات السياسية والاقتصادية الرامية إلى تحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط مشتملة جميع أطرافها وعناصرها بما فيها الكيان الصهيوني (إسرائيل). وبهذا المعنى، لا يضحى هذا الكيان جسماً غريباً، ولكن عضواً محورياً يتمتع بجميع حقوق الوجود والانتماء جنباً إلى جنب مع الكيانات القائمة الأخرى. إن اندماج الكيان الصهيوني في "وحدة العالم الجديد"، يتطلب منه اعترافاً إقليمياً. كما أن إنجاز هذا المشروع لا يتم إلا عبر إحداث انقلابات أساسية وجوهرية على مستوى البنى الثقافية والمنظومات التربوية والتعليمية بالدرجة الأولى. و ليس مستغرباً أن يكون "شيمون بيرز" مهندس هذه الفكرة، أكثر ساسة الكيان الصهيوني دعوة إلى "نسيان الماضي". إنها في الواقع الفكرة التي يتمحور حولها كتابه (13) الذي أصدره بهذا الشأن في مطلع التسعينات، وهو يركز بهذا الخصوص على فكرتين قاعديتين:

أ- تصفية الذاكرة القومية والحضارية وتجاهل التاريخ، وهو ما تضمنته الفصول: الأول، الثاني والثاني عشر من ذلك الكتاب.
ب- لا وجود لفلسطين ولا وجود لشعب فلسطيني، وهو ما يركز عليه في الفصلين الخامس والثالث عشر من الكتاب المذكور.

أما مبررات هذه الأفكار، فيلخصها بحسب أهميتها كما يلي:

* تحقيق النهضة الاقتصادية لصالح المنطقة وشعبها.

* عقم الفعل العسكري وعجز العرب عن المواجهة.

* إحلال السلام بمنطقة الشرق الأوسط.

* حق اليهود في "الوجود" وإصرارهم على البقاء في أرض فلسطين.

فالبديل إذن، إختزال التاريخ في خارطة جغرافية تتخلّى فيها الشعوب والأوطان عن هويتها وانتمائها لصالح فضاء اندماجي لا محدود تفقد فيه الحريات والحقوق مدلولها الإنساني والأخلاقي وتصبح العلاقات بين أطراف "الشرق-أوسطى" مجرد فرص احترافية يتحقق التفوق فيها من خلال الممارسات التي تتحكم فيها عوامل القوة والخبرة والهيمنة على الأطراف العاجزة عن امتلاكها: إنها حقاً صورة التحالف بين السلاح والمال والثقافة وفق المنظور الشرق-أوسطى.

لكن، ألم يقدر هذا الإتجاه على المستوى النظري حجم الترددات الممكنة وأبعادها على مستقبل المنطقة ومصيرها في حال الإقدام على تنفيذ هذا المشروع؟ أم أن روح "سايكس-بيكو 1916" قد هيأت لدعاة الشرق-أوسطية الاعتقاد بقابلية المنطقة للتصميم بحسب المقاسات والمعايير المرجوة، وقابلية شعوبها للإنقياد والمراس؟

إن التوصل إلى الإجابة الموضوعية السليمة عن هذه الأسئلة يمر عبر مناقشة المعطيات الميدانية التي يمكن اعتبارها مقدمات مبكرة وخطوات عملية في مسار التجربة الشرق-أوسطية خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، وهي وحدها كفيلة بالكشف عن مدى صلاحية هذا المسار - إذا جاز التعبير - في حل مشاكل هذه المنطقة:

1- الإستفراد بمصر واضطرابها إلى توقيع معاهدة السلام مع الكيان الصهيوني سنة 1978،

الأمر الذي ترتب عنه الإعتراف بشرعية الإحتلال لفلسطين وضمن استقراره وأمنه بها، وهو في الحقيقة ضرب للعمق الثقافي والقومي العربي. غير أنه تم بالمقابل اغتيال الرئيس المصري سنة 1980، كردة فعل رمزية لكونه من وقع على تلك المعاهدة.

2- إستدراج قيادة حركة التحرير الفلسطينية (14) من خلال لقاءات سرية بدأت بأسلو (النرويج) سنة 1988 لانتزاع الإعتراف الفلسطيني الرسمي بالكيان الصهيوني. وقد ترافق ذلك مع التصفية الجسدية لبعض أبرز القادة الراضين لهذا الموقف (أبو جهاد، أبو إياد،...)، فضلاً عن بروز حركة شعبية فلسطينية داخلية خارج التنظيم الرسمي.

3- إحتواء الموقف العربي الإقليمي عن طريق اللقاءات والمؤتمرات الثنائية أو الموسعة التي يشارك فيها ممثلو الكيان الصهيوني بدءا من مؤتمر مدريد سنة 1991. في حين، لم تغلح تلك المناسبات في انتزاع التطبيع الفعلي معه.

4- إفتعال الأزمات بين دول المنطقة على شكل حروب بالوكالة لاستنزاف قدراتها، أو على الأقل إعاقه أي شكل من أشكال التقارب بينها تنفيذا لنظرية الإحتواء الأمريكية بصنوفها المتعددة، ومنتصورها على وجهين :

الوجه الأول: الإحتواء السياسي بشقيه:

**** المزدوج (حرب الخليج الأولى 1980-1988 لنسف أي إمكانية للتعاون بين العراق وإيران الجديدة خاصة على صعيد السياسات النفطية).**

**** المنفرد (إعلان الحرب على العراق سنة 2003 بعد التأكد من خطورته الإستراتيجية وتهديده لمشروع الشرق-أوسطية حيث أطلق صواريخ " سكود " سنة 1991 لأول مرة منذ الحرب العربية الإسرائيلية الأخيرة 1973 على مواقع محددة بداخل الكيان الصهيوني).**

الوجه الثاني: الإحتواء الديني بشقيه:

**** المزدوج (بإثارة الفرقة بين شيعة العراق وسنته أثناء الحرب على العراق سنة 2003 عن طريق استهداف الزعامات الكبرى من المذهبيين).**

**** المنفرد (بالمرونة تارة مع الشيعة في العراق، وبالتشدد معهم تارة أخرى، ومن ثم استدراج إيران الدولة الشيعية الكبرى في المنطقة).**

إن ما يجري بمنطقة الشرق الأوسط، يدل قطعاً على ما تنطوي عليه فكرة الشر-أوسطية من أبعاد خفية. وإذا كان من مبرر يقيم الدعوى على نظرية المؤامرة، فإنه يمكن أن يكون واحداً من

تلك المعطيات التي عرضناها أو كلها مجتمعة أو غيرها. ومن هذا المنطلق، تكاد تكون الشرق-أوسطية قد عبرت عملياً عن النظرية الصهيونية التوسعية تصديقاً لقول " بن غوريون " الذي يرى أنه " ليس المقصود الحفاظ على الوضع الراهن، وإنما علينا (الصهاينة) خلق دولة ديناميكية موجهة نحو التوسع ". (15) ولا نتردد في القول بأن هذه النظرية في حد ذاتها هي امتداد للفكر اليهودي الذي يجد عمقه في الكتب اليهودية المحرفة (16). وبالتالي، فإن المستهدف من هذه الحركة المتواصلة هو الكيان الثقافي العربي والإسلامي برمته. وإذا تبين الآن بما لا يدع مجالاً للشك أن العوامل والمعطيات التاريخية والسياسية تصب جميعها في تأسيس أيديولوجية ثقافية واقتصادية بصياغات وتصورات مختلفة تتخذ من الوطن العربي مجالاً خصباً لها. فالمطلوب بالمقابل، بحث الإعاقات الحقيقية والممكنة التي مهدت لهذه المخططات الثقافية الجيو-إستراتيجية في المجال العربي. فهل ذلك ناجم عن قصور اجتماعي وثقافي مزمن؟ أم أن هناك انسدادات مستفحلة بين السياسة والثقافة أو بالأحرى بين السلطة والمثقف؟ أم أن الأمر يتعلق بهيمنة نمط من الإستجابات الإستهلاكية السريعة على السلوك العربي إزاء العروض الثقافية الأخرى، ومطاطية في شكل التكيف أو التفاعل معها؟

لاشك أن خلف كل سؤال من الأسئلة الموضوعية السابقة يختفي قسط معتبر من الإجابات المناسبة، حيث لا يمكننا إقرار إحداها دون أخرى. وعليه يخضع تبرير الوضع الذي تواجهه المنطقة العربية إلى التداخل السلبي لجملة من الاعتبارات الذاتية. غير أنه من الصعوبة بمكان أخذ كل الاعتبارات على قدم المساواة في التأثير؛ وبدورنا نرجح أن إشكالية العلاقة بين السلطة والمثقف فضلاً عن بعض المراهقات الثقافية هي بمثابة الاعتبار المركزي الذي يتحمل القدر الأكبر من المسؤولية.

2- المنطلق الدولي:

من المؤكد أن التحولات الحاصلة على مستوى العلاقات الدولية بالوتيرة المتسارعة الراهنة، تعرض الوطن العربي للتأثيرات المتقاطعة والمتشابكة للمصالح المختلفة نظراً لحساسيته الشديدة الناجمة عن عمقه الحضاري وبعده الإقتصادي والسياسي. وإذا جاز لنا أن نقرر صدق ما ورد في ما سبق، فلا بد أن ننبه إلى عدم نشوء أي تعارض بينه وبين ما تضمنته

الملحوظة السابقة؛ وهو ما سيتبين خلال هذا الموضوع. وبما أن الشواهد قد دلت على أن المنطقة العربية أصبحت رهانا جهويا أو إقليميا على قاعدة ثقافية استتصالية ترتسم ملامحها في أفقين غير متناقضين، فإن ذلك قد عزز نزعة توسعية دولية، ربما هذا يمثل بحد ذاته ظاهرة سياسية غير مسبقة على هذا المستوى، ليكون بذلك أبعد نقطة في السيرة التاريخية والسياسية الحديثة منذ مؤتمر برلين الأول 1878 عندما انتهى الصراع بين القوى الأوروبية الكبرى إلى الإتفاق على تقسيم العالم فيما بينها، إذ أن الأمر في هذه المرة لا ينبثق عن اتفاقات ثنائية أو ثلاثية أو رباعية مبنية في الغالب على خلفيات دولية (*étatiques*) ضيقة، ولكنه يستند إلى ميثاق أممية، يجري تنفيذه بتسمية دولية (*internationales*) وباستخدام كافة الوسائل الممكنة. ومن ثم، نلاحظ أن المنطقة العربية قد تحولت إلى ميدان مفتوح للتطبيقات الأساسية لهذه النزعة، فيما أصبح الطرف العربي يمثل علامة غامضة في المعادلات والحسابات الدولية المعقدة. ولعل ما تتضمنه القرارات التي تستصدرها الهيئات الدولية والبرامج التي تعدها المؤسسات المالية الكبرى (ومن ورائها الشركات المتعددة الجنسيات) كاف للدلالة على ذلك (17).

حينئذ، هل يمكن في العالم العربي رصد أو ضبط أي شكل من أشكال الإستحقاقات الضرورية المبررة لمثل هذا التوجه سواء على صعيد الأجهزة الرسمية المتحكممة في مصادر الثروة والقرار، أو على صعيد التنظيمات الشعبية العريضة؟ ثم ما هي الأطر الإجرائية التي يجري في خلالها تسيير مفاعيل هذه النزعة نحو هذه المنطقة؟

إنه من المهم أن نضع، بداية، ظهور هذه النزعة في سياقها التاريخي إذ تعتبر بالأساس محصلة طبيعية لزوال الأيديولوجيات المذهبية التي فشلت عمليا في تأسيس نظام عالمي تجد فيه العلاقات الدولية مسارها الصحيح. فقد تبين قصورها في معالجة كثير من القضايا الدولية عبر القنوات الأممية وعلما لخصوص القضايا ذات الصلة بالشأن العربي لاسيما في جو الفراغ السياسي الديمقراطي الرسمي الذي تعيشه المنطقة. إن المبدأ الأساسي الذي تستند إليه هذه النزعة في الوطن العربي هو مبدأ الإنتماء بحيث لا يمكن - بحسبها - التدخل بأي شكل من الأشكال عن هذه المنطقة الحيوية لصالح الفوضوية والضيايع. ولعل ما أورده الباحث الأمريكي "وليام كريستول"، الذي يعمل في إطار "مشروع القرن الأمريكي الجديد"، في كتابه "طريقنا يبدأ من بغداد" (18) ما يبرر هذه الدعوى. وهذا المنطق الجديد في العلاقات الدولية يعبر عن قيام ما يجوز تعريفه بأيديولوجية التفوق، وهي كما نعتقد أيديولوجية تتخذ من القوة أداة حاسمة وفعالة لامتلاك السلطة وفرض الهيمنة دونما اعتبار لمشروعيتها، ما يسلب القوة مدلولها الأخلاقي، كما أنها أيديولوجية لا تستمد وجودها من صلب القناعات الفكرية أو الحقائق الاجتماعية. ولكن على خلاف ذلك، تستند إلى الرأسمال الذي تجنيه المجموعات الصناعية العسكرية. حينئذ، نجد أن السياسات الأمنية الراهنة للولايات المتحدة الأمريكية قائمة على أسس هذه الأيديولوجية. ومن ثم، فإن هذه السياسات في الوطن العربي هي ممارسة منظمة لتلك النزعة التوسعية واستجابة ميدانية لهذه الأيديولوجية، حيث تتحرك لتنفيذ مخططاتها عبر مسارين حيويين أحدهما سياسي والآخر اقتصادي: الأُمركة قائمة على أسس هذه الأيديولوجية.

2. أ: المسار السياسي.

إذا سبق لنا تأكيد قصور تلك الأيديولوجيات المذهبية التي نعتبرها الأخيرة من نوعها لكونها فقدت القدرة على الإنسجام، فإن غياب منظومة فكرية دولية متوازنة تستعيز عن الأيديولوجيا وتحتل تحقيق قيادة معتدلة للعالم، أتاح بشكل تعسفي وانتهازي بروز خطاب جديد تتمثل فيه ملامح النزعة التوسعية. لقد بات هذا الخطاب يعرف حاليا بنظام "العولمة" كما لو أنه تعبير عن تصور أممي لحاجة العالم الملحة للإستقرار السياسي والإقتصادي: "إن النظم القومية والنظم الديكتاتورية القمعية، ونظم الإنغلاق على وشك أن تنهار، وهذا معناه أن الدول في هذه النظم سوف تشهد مرحلة فوضى وعدم استقرار، ومرحلة تصارع بين العديد من التيارات التي يمثلها أصحاب المصالح والمتاجرين بالنفوذ القبلي والمالي والسياسي والعسكري .. حتى يفني بعضهم بعضا وتتطلع الشعوب إلى منقذ جديد.. ولن يكون هذا المنفذ سوى العولمة، سوى

الإندماج في النظام العالمي." (19) لذا تستخدم الأدبيات والمؤسسات والدول التي تنخرط في هذا الخطاب وتدعو إلى تبنيه مفاهيم ومقولات مغربية كالديمقراطية والتنمية والأمن... إلخ. والواقع العربي بتنقضاته المتعددة والمتشعبة لا يملك القدرة على استيعاب هذه الحاجات الأساسية فحسب، بل هو عاجز إلى حد الآن عن إنتاج بدائل فورية لها. وما يجري حالياً في هذا الميدان، لا يرقى إلى مستوى التكيف الطبيعي المتدرج الذي يقود إلى تحقيق النضج والتكافؤ، بقدر ما يمثل سلوكاً انفعالياً غالباً ما يخضع لتأثير المساومات الدولية أو الإملاءات السياسية الظرفية. ومن هنا، توفرت المرونة الكافية لتفعيل هذا الخطاب في الوطن العربي إذ لا بدليل لهذا الوطن، في ظل المعطيات المذكورة، إلا بالإندماج في هذه الحركة الدولية الجديدة على قاعدة الانتماء إلى المجتمع العالمي الكبير، بحيث يقتضي إنجاز الأهداف وضمان الحماية ضرورة عدم التخلف عن هذه الحركة. " ومن ثم، فإن الإنتظام في مقاومة العولمة، أو صنع عولمة مضادة، مآله الإخيار، ومآله عدم الإستقرار، ومن ثم الإستسلام والتسليم والانحراف في تيار العولمة والتوافق مع متطلباتها." (20)

إن هذه الدعوة البراغمية السياسية التي استنفرت لها القوى الكبرى كافة إمكاناتها، تعبر مرة أخرى عن نزعة توسعية ذات أصول رجعية تتجدد بمفاهيمها ووسائلها باستمرار في الزمان والمكان. وإذا كان العالم الراهن يعيش حالة الإحتواء الممنهجة عبر التدخلات الرسمية أو غير الرسمية التي تنفذها تلك القوى، فهل يمكن استثناء ما يشبه ذلك في الوطن العربي حالياً أو بالأحرى منذ مطلع التسعينات من القرن العشرين، أي ما تصر الأوساط الإعلامية والإستخبارية الغربية على تسميته " الأصولية الإسلامية " ؟ أم أن ما يجري في هذه المنطقة هو في الواقع جزء لا يتجزأ من مرحلة طويلة ستنتهي إلى قيام نظام دولي جديد يتناقض بالضرورة جذرياً مع زعم " وليام كريستول " ومن يتحرك في فلكه؟

لقد سجلت الذاكرة الإنسانية قيام النظام الإستعماري كنظام دولي كلاسيكي ساد العالم لفترة تزيد عن القرن، وبالمقابل سجلت نفس الذاكرة قيام حركات شعبية كردات فعل مضادة لذلك النظام: فبين بعد الهيمنة في ظل النظام المذكور، وبعد الرفض من تلك الحركات، يكون بوسعنا إدراك ما ينبغي أن تكون عليه روح العلاقات الدولية في المتغيرات المختلفة مصالها وأبعادا.

2. ب: المسار الإقتصادي:

ولكن، ألم يعد من قبيل العبث تصور ما يجري من تغيرات عميقة في سلوك العلاقات الدولية كما لو أنه خرق لحقوق الآخر وسعياً وراء الهيمنة في الوقت الذي أصبح لسان حال تلك التغيرات هو التقدم التكنولوجي وليس روح القوانين أو القيم الأخلاقية ؟ قد نجد بالفعل في هذا السؤال ما يبرر الهيمنة واستخدام القانون بشككتعسفي، وهذا ليس مقصودنا. غير أننا نضطر إلى القول بأن من يصنع القوة هو الذي يفرض القانون ولو بأسوأ وسائله وإجراءاته، وبالأخص إذا كان ذلك لا يشكل مانعاً للآخر من صنع القوة. والحقيقة أن قوة الدول تكمن في قدرتها على الإنتاج العلمي والإقتصادي؛ ومسلم به أنه ليس هناك دولة متقدمة واحدة فقط. بينما يصبح عدم استغلال الفرص المتاحة شكلاً من أشكال الإنتحار. لذلك لم تتخلف الدول القوية عن الإمساك بعناصر " اللحظة الحاسمة ": تفاقم أزمة الطاقة سنة 1973، إفلاس النظام الإشتراكي، اضطراب الموازين المالية الدولية، فضلاً عن غزو العراق للكويت (أوت 1990)، بل والإسراع إلى استثمارها من موقع الطرق الأقل تكلفة والأكثر خشية من بلوغ هذه الظواهر " درجة التعفن ". فالموقف هنا تحول من إيجاد الحلول الفورية لهذه الأزمات بالإستناد إلى الإمكانيات الدولية بما يدفع إلى تفعيل التعاون والتضامن الدوليين، إلى تجنيد تلك الإمكانيات لإخراج فكرة اقتصادية، هذه المرة، كأداة خلفية لتحقيق أهداف " شمولية " ليس بالمعنى الذي انتهى إليه مُجدُّ بجايوي (21)، ولكن بالمعنى الأوتوقراطي للكلمة. لقد تجسدت تلك الفكرة عملياً في ما أصبح يعرف بمنظمة التجارة العالمية، التي وُقِّعَ على الإتفاقية المؤسسة لها بمدينة مراكش المغربية سنة 1994 بدعوى توسيع دائرة التعاون التجاري الدولي وتنظيمه تحت مظلة الأمم المتحدة. " والحال أن إنشاء منظمة دولية للتجارة لن يكون له مدلول إلا إذا كان يخدم استتباب النظام الإقتصادي الدولي الجديد.. وبالتالي، يجب على المنظمة الجديدة أن تتكرس إذن لمشاكل التنمية بالعمل على إيجاد حلول لها وليس

بالعمل على استمرارها. (22) ومن الواضح أن هذا التأسيس الذي اكتسب غطاء دوليا، يأتي في سياق الإجراءات التي فرضتها آثار الحرب العالمية الثانية؛ ففي حينها كان الإقتصاد الرأسمالي بحاجة ملحة " للخدمات الرسمية والقانونية الدولية "؛ فاستجاب عدد كبير من الدول المهتمة لاتفاقية بریتون-وودز لسنة 1944 التي تعززت باتفاقيتي أوروغواي الأولى والثانية (G.A.T.T)، ثم جاء تأسيس تلك المنظمة ليقرر نهاية الثنائية الإقتصادية العالمية، وابتزع السيادة المطلقة لصالح المؤسسة الرأسمالية (وهذه إشارة هامة عن مفهوم العولمة)؛ فآليات هذه المنظمة لا يمكنها أن تتحرك بمعزل عن إرادة هذه المؤسسة لأن أهدافها، حيث هو أمر مفهوم بالنظر العملي، هي نفسها أهداف تلك المؤسسة: " إن المنظمات الإقتصادية الدولية الرئيسية مثل صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير... إلخ تسيطر عليها الدول المتقدمة، ومن ثم فإن هذه المنظمات سوف تراعي مصالح الدول المتقدمة في عصر العولمة.. ومن ثم، أيضا، فإن العولمة تقوم على الانتخاباإلتقائي للمنفوقين. " (23)

من هذا المنطلق، هل أمسى فرض الهيمنة - هو الآخر - أيا كان شكلها بحاجة إلى المادة القانونية كي تصير واقعا مشروعا؟ وهل بذلك ستتغير صفة القانون إذا ما استخدم كأداة وسيلة من الوسائل الأخرى لضمان المصالح الحيوية للجهات التي تملك القدرة على ذلك، بصرف النظر إن كان هذا سيجرد القانون، شأنه في ذلك شأن القوة، قيمته الأخلاقية؟ وهل يخضع واقع العالم العربي الإقتصادي الراهن عمليا للتأثيرات المباشرة أو غير المباشرة لهذا الشكل من التطبيقات أو الممارسات " القانونية "؟

من المفيد مقدما أن نؤكد من قراءة هذه الأسئلة أنها توجي بتعدد وتفاوت المفاهيم الخاصة بمصطلح القانون، كما توجي أيضا بسعة ومرونة هذا المصطلح أمام قوة وتطرف المنطلقات والغايات والأبعاد التي تحرض على استخدامه. وبناء على هذا القول، وبالعودة إلى مضمون الأسئلة السابقة، لا نجد حاجة أو ضرورة في هذا السياق للخوض في جوانب حقوقية محضة؛ غير أنه لا غنى لنا عن الإلحاح بمدى سلطة الفعل السياسي وقدرته على إنتاج القانون كمادة جاهزة في قوالب معيارية نمطية لا تصنع من القانون والعدل مركبا متوازنا فعالا في كيمياء العلاقات الدولية، ولكنها تجعل منهما بكل بساطة مقولتين غير متلازمتين، الأمر الذي يطرح نفسه بمحدة على مستوى البحث في مجال العلاقات الدولية وخصوصا في ظل موجة الهيمنة العولمية التي ترمي إلى تجميد الحدود القانونية المشتركة للدول وفرض منظومة قانونية بديلة مبنية على أسس أحادية. إنها في الواقع ليست حديثة العهد على العالم العربي: فالقرار الأممي الصادر منذ سنة 1947 الذي استهدف تقسيم أرض فلسطين لصالح قيام الكيان الصهيوني، يدل على الجراءة الإستراتيجية لهذه النزعة، وربما استطعنا الكشف عن ذلك لو تمكنا من فتح الحقائق السرية للدول المترعمة لها. إن ما يخفيه هذا القرار من أبعاد اقتصادية أكبر من كونه قرارا سياسيا، إذ لا يمكن تجاهل حجم الأموال التي تم ضخها في المنطقة لغرض توسيع المشاريع الإستثمارية للشركات الإحتكارية الكبرى، وهي التي تحتفي بالأساس من وراء إصدار تلك القرارات الحاسمة: فأن تشهد منطقة بعينها تمتلك أكبر احتياطي نفطي عالمي حروبا مدمرة متتالية، ليس بمجرد الإحتمال أو الفرضية لتأكيد هذه الحقيقة. ولعل الحرب التي قادها المحور الأنجلو-سكسوني (الو.م.أ، إنجلترا، أستراليا) ضد العراق ابتداء من 20/03/2003 بحجة امتلاكه أسلحة الدمار الشامل، ثم تراجع الحكومتين الأمريكية والإنجليزية عن هذا التبرير وعزم رئيسيهما في 02/02/2003 على تشكيل لجنة للتحقيق (كل من جانبه) حول المعلومات الإستخبارية بهذا الشأن، ما يصدق الحقيقة المذكورة، بحيث لم يعد من خلفية لشن هذه الحرب المنظمة (systematique) سوى التحكم في آبار النفط الغنية التي استعصت عن المراقبة، وهو أمر يقتضي التماس ذريعة سياسية " معقولة " تلي حاجة المزاج العام للشعوب المستضعفة وتتماشى مع طموحاتها: إنها ذريعة الدفاع عن حقوق الإنسان.. في العراق فقط!؟

وبفحص منطقة الإحتكاك بين العالم العربي والنزعة التوسعية الدولية الجديدة المتحركة عبر هذا المسار الإقتصادي، نجد أن ما يجري تنفيذه حاليا، يمثل مرحلة متقدمة تتطلب تجديد وتحديث العوامل الحيوية التي تضمن الهيمنة المستمرة على الثروات، وفي مقدمتها العوامل السياسية: فقد ارتبط التاريخ السياسي الحديث لمنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي باكتشاف البترول في أواخر القرن التاسع عشر بها، الوضع الذي يجسده قيام دول وأنظمة ظلت على العموم في مأمن من المؤثرات الثورية

الجامحة. والبحث عن الذرائع والحجج المختلفة من طرف الدول القائدة لنظام العولمة في إطار ما يعرف " بإعادة رسم خريطة العالم العربي "، يشمل إحالة تلك الأنظمة على الفناء بعد أن استنفدت وظيفتها طيلة ما لا يقل عن ثلاثة عقود متواصلة أو يزيد. لقد استطاعت العائلات النفطية الكبرى بصورة مستمرة أن تخصب الأرضية السياسية للمنطقة بمواد شديدة الفعالية لضمان وجودها. لأجل ذلك، تستثمر إدارتها إمكانيات مالية معتبرة في تنشيط الحملات الهادفة إما إلى استصدار " القرارات المربحة " على حساب مقدرات شعوبها، وإما إلى تحريض الدول بواسطة مندوبيها في الهيئات الدولية المتصرفة على الإمتناع عن التصويت ضد أي قرار قد يشكل عائقا في وجه مصالحها بتلك المنطقة: إنه بإمكاننا أن نتصور مثل هذه الإختراقات في منطقتين دوليتين حيويتين لما ثبت لهما دور بالغ وواضح في توجيه مصير الوطن العربي هما: مجلس الأمن الدولي، وبصورة خاصة منظمة الدول المصدرة للبترول (o.p.e.p). فقد كشف الوزير الجزائري الراحل " أمجد يزيد " عن هذا الوضع بالقول أن " البلدان الأعضاء في الأوبيب، قد انقسمت منذ النتائج الأولى للصدمة البترولية سنة 1973 إلى مجموعتين: مجموعة اختارت أن تسند تسيير " ريعها البترولي " إلى الو.م.أ والغرب "، ومجموعة أخرى تبنت سياسة استعمال إيراداتها البترولية لتحقيق التنمية والتصنيع، ودعم العلاقات الاقتصادية والتعاون جنوب-جنوب " (24).

إن فكرة الإنتماء التوسعية التي تعتمد هذه النزعة الدولية من الزاوية الاقتصادية، تنبثق من التفسير البراغماتي للفعل السياسي للدول الكبرى إزاء الدول الصغرى: لا فعل سياسي دون منفعة مادية. وبتقييم المعطيات التي أوردناها في التحليل، يتضح أن حوافز تكريسها قائمة في الوطن العربي: فأسواقه الخصبة تعد بما يملئ على إدارة منظمة التجارة العالمية اختيار الأدوات وصياغة الأساليب ثم إضفاء الطابع القانوني عليها، لجعل تلك الأسواق في متناول المؤسسة الرأسمالية ومنتجاتها غير المحدودة؛ في الوقت ذاته، تشجع أحواضه الباطنية الغنية بالهروقات الأساسية والمعادن النادرة الشركات المتعددة الجنسيات على ترقية برامجها الإستثمارية ورفع سقف نفوذها الإقتصادي والمالي في أكثر بلدانه. وعلى هذا النحو من الترتيبات المتوالية التي تتزامن مع الحاجة العربية الملحة للإستفادة من الإمكانيات المتوفرة، أصبحت المنطقة العربية مجالا مؤهلا للتمتع بحظ الرعاية الدولية: إن ثرواته جزء لا يتجزأ من التراث العالمي ولا يحق لأي ذريعة كانت أن تحظر الإهتمام الدولي بمدخرات هذه المنطقة أو أن تعيقه، لأن ذلك سيعرض الحركة الطبيعية المتناسقة للنظام الدولي والإستقرار العالمي إلى حالة من التشنج الحاد. والمفارقة في هذا الموضوع تكمن في عجز هذه المنطقة أفقيا وعموديا عن ضمان استقرارها؛ ولا تكاد تتظاهر بالسعي إلى الإنفلات من أزمة ما، حتى تقع في دهاليز مضاعفاتها، الأمر الذي يؤدي إلى ضمان الشروط المخصبة لإنتاج آليات نمطية دراماتيكية مولدة لأزمات متصلة أخرى.

وسواء تمجعت هذه النزعة مسارا واحدا أو أكثر نحو إدماج، أو بالأحرى، ابتلاع المنطقة العربية في شرقها أو في غربها (25)، فإن ذلك يفرض حتما الإلغاء المطلق والمسبق للمحددات الاجتماعية والثقافية من قائمة الإعتبارات. وفي اعتقادنا أنه لا يمكن لأي نزعة مهما تكن منطلقاتها وإمكانياتها أن تحقق أهدافها، حتى تصطدم بمقاومة تلك المحددات لتعبها؛ وهو أمر غاية في التعقيد.

الهوامش:

- (1) من الإجحاف غير المبرر اختزال تعريف الثقافة العربية بما تم " ما بين منتصف القرن الثاني للهجرة " كما ذهب إلى ذلك د. محمد عابد الجابري، في كتابه: التراث والحداثة (دراسات ومناقشات)، إذ لا يمكن دفن ما لم يتم تدوينه من الثقافة العربية الجاهلية. فالشعر لوحده معلمها ومنطلقها الرئيسي.
- (2) غير أن المستشرق الإنجليزي المعاصر " نيزليماكولكين " يعرفهم بالمستعربين. وقد وضع كتابا عنوانه: المستعربون الإنجليز في القرن العشرين.
- (3) د. أحمد بن نعمان، فرنسا والأطروحة البربرية في الجزائر، مطبعة دحلب، ص. 136.
- (4) راجع: مصطفى صادق الرافعي. تحت راية القرآن، الطبعة السابعة، بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1974، ص. 156.
- (5) مصطفى صادق الرافعي، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ص. 91.
- (6) جاك بيرك (Jacques Berque)، هو مستشرق فرنسي، ولد بالقرب من تيهرت (الجزائر) سنة 1910، له أعمال عديدة منها محاولته ترجمة القرآن إلى الفرنسية بعنوان " إعادة قراءة القرآن ". توفي سنة 1995.
- (7) عبد الرحمان بن خلدون، المقدمة، الجزء الثالث، الطبعة الثانية، القاهرة، لجنة البيان العربي، 1967، ص. 1022.
- (8) نفس الشيء، ص. 1026.
- (9) حول هذا الموضوع، يستحسن الرجوع إلى كتاب الرافعي: إعجاز القرآن والبلاغة النبوية؛ وقد تقدمت الإشارة إليه سابقا.



(10) بعد أن عرض إيف لاکوست (Yves Lacoste) التفسيرات المختلفة لأكثر الدارسين لابن خلدون، قال إن العصبية عنده "تجسد تحديدا الوضع في شمال أفريقيا-حينذاك- وتعبير عن الحضور القوي للظاهرة القبلية وعدم الاستقرار السياسي." أنظر:

YVES LACOSTE, *Naissance de l'histoire, Passé du tiers monde* ; 5è édition, Paris, MASPERO, 1980, P.138.

أو المرجع التالي:

ABDELKADER DJEGHLOUL, *Trois études sur l'bn khaldoun*, Alger, ENAL, 1984, P.44 et suite.

(11) المثير للإتباه أن كامو "لم يكن على استعداد - وليس أقل من غيره من كتاب "مدرسة الجزائر" - لتحمل جنسية جزائرية في بلد مستقل عربي مسلم ". أنظر:

Jean Déjeux, *La littérature algérienne contemporaine*, 1ère édition, P.U.F., Que-sais-je ?, 1975, P.43.

(12) بل والدينية أيضا، إذ دعا رئيس الكنيسة الكاثوليكية "البابا يوحنا بولس الثاني" البرلمان الأوروبي في جويلية 2003 إلى ضرورة التأكيد على الهوية المسيحية لأوروبا في مشروع الدستور الأوروبي الذي يجري إعداده تحت إشراف الرئيس الفرنسي الأسبق "فاليري ج. ديستان". ومشكل انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي شاهد على ذلك، مثلا.

(13) شيمون بيرس، الشرق الأوسط الجديد، الطبعة الأولى، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، الأردن، الأهلية للنشر والتوزيع، 1994.

(14) ولا يتردد شيمون بيرس بزعمه أن بسام أبو شريف وصف له في رسالة مؤرخة في 23/06/1993 بأن الشرق الأوسط الجديد هو "المستقبل الأفضل". أنظر: ش. بيرس، المرجع السابق، ص.29.

(15) روجي غارودي، الخرافات المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، ترجمة م.ع. كيلاني، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر، 1997، ص.165.

(16) ومن ذلك ما أورده روجي غارودي في المرجع السابق نقلا من سفر التكوين أن: "في ذلك اليوم، قطع الرب مع إبراهيم ميثاقا قائلا: لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير، إلى نهر الفرات."

(17) أنظر (حول عدد القرارات الصادرة من مجلس الأمن الدولي ضد العراق ما بين 1990 و1991 فقط): غضبان مبروك، المجتمع الدولي: الأصول والتطور والأشخاص، القسم الثاني، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994، صص.636 و637.

(18) عرض أفكاره وما ورد في كتابه المذكور في جوان 2003 خلال برنامج منوع (Tout le monde en parle) بالقناة التلفزيونية الفرنسية الثالثة.

(19) د. محسن أحمد الخضير، العولمة الإجتياحية، الطبعة الأولى، القاهرة، مجموعة النيل العربية، ص.179.

(20) نفس الشيء.

(21) أنظر: محمد مجاوي، من أجل نظام اقتصادي دولي جديد، الجزائر، s.n.e.d - اليونيسكو، 1980.

(22) نفس الشيء، ص.333 وما يليها.

(23) الخضير، المرجع السابق، صص.169، 170 و171.

(24) M'hamedyazid, 59-86: le même combat, in: *Algérie-actualité*, N.1066, mars 1986, page 13.

(25) قبل أن تتمكن من إنهاء الفصل الأخير من هذا العمل، شاء القدر أن تتأكد الإفتراضات التوسعية السياسية والإقتصادية التي حلم بها "آلير كامو" إذ استطاعت فرنسا أن تجمع في باريس دول الضفتين الشمالية والجنوبية للمتوسط (باستثناء ليبيا، والإستثناء عادةً سياسية من عاداتها إلى هذا الحين بأي حال من الأحوال) في يوم 13/07/2008 أي ليلة احتفال فرنسا بعيدها الوطني. وقد اتفق المشاركون على إيجاد آليات وصيغ مشتركة لتأسيس "الاتحاد من أجل المتوسط"، وبشأنه صرح الرئيس الفرنسي اليميني "نيكولا ساركوزي" أن "فكرة الاتحاد لم تعد حلما بعد اليوم".